



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الرابع 2024



العدد الثلاثون

دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الرابع - 2024)

Early Warning Report for the Banking Sector
(The Fourth Quarter – 2024)

البنك المركزي العراقي

2025

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الرابع من عام 2024) / العدد الثلاثون.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر بصورة فصلية/ بدء إصداره في عام 2017.
العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

الإنذار المبكر: هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثمَّ يُمكنُ صنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الرابع من عام 2024، العدد الثلاثون، بغداد، 2025.

*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

mfs.dept@cbi.iq

المحتويات

1..... المقدمة

7-2..... الفصل الأول (تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة)

2..... أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية

1. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة.....

2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2).....

3. مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات.....

5..... ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة

1. أسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع.....

2. أسعار الفائدة الحقيقية.....

23-8..... الفصل الثاني (تحليل مؤشرات أداء المصارف)

1. تسهيلات الإقراض القائمة من البنك المركزي إلى إجمالي مطلوبات المصارف.....

2. الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2).....

3. أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق.....

4. إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع.....

5. استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات.....

6. المضاعف النقدي.....

7. ربحية المصارف.....

8. القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي.....

9. القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع.....

10. القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول.....

11. صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة.....

12. فجوة الائتمان النقدي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.....

13. التوزيع القطاعي للائتمان النقدي في القطاع الحقيقي.....

28-24..... الفصل الثالث (تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي)

1. معدل التضخم.....

2. المخفّض الضمني للأسعار.....

3. معدل نمو إجمالي الدين العام.....

4. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.....

قائمة الأشكال

الفصل الأول 7-2

- شكل (1) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية الى العملة المصدرة 3
- شكل (2) كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية الى (M2) 3
- شكل (3) شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات 4
- شكل (4) أسعار الفوائد ومجموع ودائع التوفير والثابتة 5
- شكل (5) سعر الفائدة الاسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم 6

الفصل الثاني 23-8

- شكل (6) نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى (M2) 9
- شكل (7) نسبة الودائع الثابتة والجارية والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة 10
- شكل (8) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي 11
- شكل (9) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 12
- شكل (10) نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة 13
- شكل (11) نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 14
- شكل (12) العملة في التداول الى الودائع الجارية والمضاعف النقدي 14
- شكل (13) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة 15
- شكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي 16
- شكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 16
- شكل (16) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع العام والخاص 17
- شكل (17) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع 18
- شكل (18) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 18
- شكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الاصول 19
- شكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الاصول لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 20
- شكل (21) صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة 20
- شكل (22) فجوة الائتمان النقدي إلى الناتج المحلي الاجمالي 21
- شكل (23) الائتمان النقدي المقدم لكل من القطاعات الحقيقية خلال الفصل الرابع من عام 2024 22

الفصل الثالث 28-24

- شكل (24) معدل التضخم لعام 2024 24
- شكل (25) الناتج المحلي والمخفض الضمني 25
- شكل (26) نسبة الدين الداخلي والخارجي إلى إجمالي الدين للفصل الرابع من عام 2024 26
- شكل (27) حوالات الخزينة والحوالات المخصومة من قبل المصارف العاملة 27
- شكل (28) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية 27

قائمة الجداول

7-2 الفصل الاول

7..... جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة

23-8..... الفصل الثاني

23 جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل اداء المصارف

28-24 الفصل الثالث

28 جدول (3) المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي

المقدمة:

يُعد تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي أحد أهم الوسائل الرقابية المباشرة على هذا القطاع، وذلك من خلال المؤشرات التي يحتويها والقادرة على التنبؤ في حدوث الأزمات الوشيكة والمحتملة بصورة عامة وإن لم تتحقق، فضلاً عن قياس الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه. إذ يشتمل التقرير على ثلاث فصول تغطي غالبية المؤشرات التي تؤثر في عمل السلطة النقدية.

تضمن الفصل الأول من التقرير تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة من طريق عدة مؤشرات من أبرزها نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M2)، إذ انخفضت إلى (75.2%) في الفصل الرابع من عام 2024 مقارنة بالفصل ذاته من عام 2023 إذ كانت النسبة (80.5%) وهي أكبر من النسبة المعيارية والبالغة (20%) في الفصل الرابع من عامي 2023 و2024، ويعود سبب انخفاض هذه النسبة لانخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية بنسبة (10.2%) خلال ذات الفترة.

أما الفصل الثاني والمتضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، فقد بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (59.3%) في الفصل الرابع من عام 2024 إذ لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي والبالغة (75%)، كما وشهدت نسبة المضاعف النقدي في الفصل الرابع من عام 2024 ارتفاعاً ليصل إلى (1.22) بعدما كان (1.10) للفصل ذاته من عام 2023 نتيجة نمو حجم الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف بنسبة (5.8%) لذات الفترة، أما فيما يخص مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي فقد ارتفعت لتسجل نسبة (7.21%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد أن كانت النسبة (6.3%) المسجلة في الفصل من عام 2023.

وقد تم التطرق في الفصل الثالث إلى تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على الجهاز المصرفي العراقي، وعند العودة إلى معدل التضخم يُلاحظ أنه سجل نسبة (2.8%) في الفصل الرابع من عام 2024، إذ تم احتساب سنة 2022 كسنة أساس لحساب الرقم القياسي للأسعار بدلاً من سنة 2012، وفي ما يخص إجمالي الدين العام يلحظ ارتفاعه بالفصل الرابع من عام 2024 بنسبة (17.0%) مقارنة بذات الفصل من عام 2023 نتيجة زيادة الدين الداخلي على الرغم من انخفاض الدين الخارجي والذي شكل نسبة (46.08%) من إجمالي الدين في ذات الفصل، كما وحقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق ارتفاعاً بنسبة (7.5%) في الفصل الرابع من عام 2024 إذ بلغ (95.6) تريليون دينار بعد أن كان (88.9) تريليون دينار خلال ذات الفصل من عام 2023.

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة



الفصل الأول: تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

يُستدل على استقرار قيمة العملة من خلال متابعة مجموعة من المؤشرات الهامة. إذ يشير بقاء جميع المؤشرات ضمن النسب المقبولة ومن دون تقلبات كبيرة إلى عدم تعرض العملة الوطنية لصدمات خارجية أو داخلية، وبالتالي بقاء مسار قيمة العملة مستقراً، أما في حالة ظهور تقلبات كبيرة في المؤشرات كافة أو جزء منها، فهذا يعد إشارة تحذيرية لاحتمالية حدوث تقلبات في قيمة العملة خلال الأشهر القادمة. ومن بين أهم هذه المؤشرات التي توفر تحليلاً دقيقاً للتقلبات في قيمة العملة الوطنية الآتي:

أولاً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية:

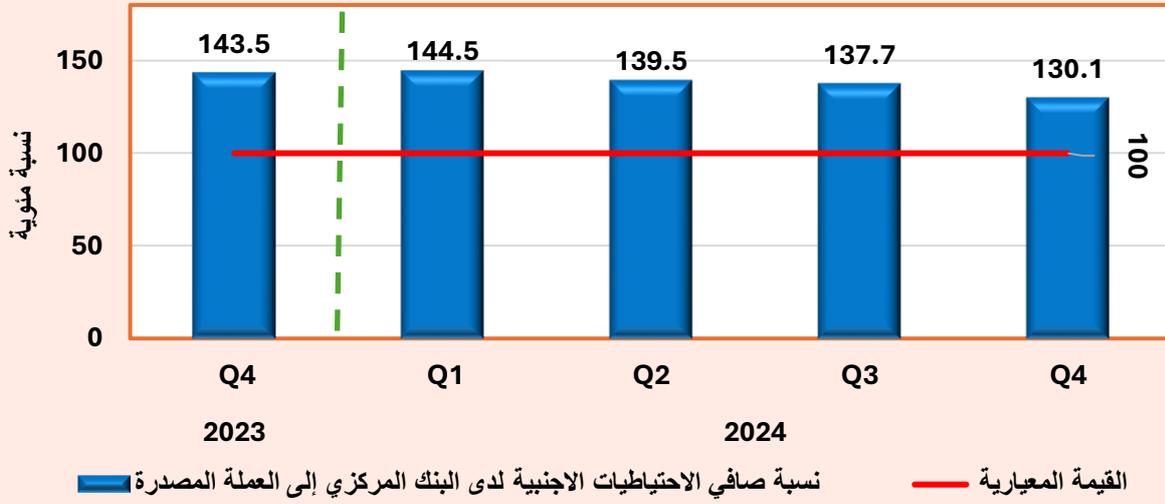
تعد كفاية الاحتياطيات الأجنبية في البنوك المركزية مؤشراً رئيساً لاستقرار النظام المالي والمصرفي وقدرته على مواجهة التحديات الخارجية. إذ تعزز هذه الاحتياطيات حماية العملة الوطنية من التقلبات، وتزيد من ثقة المستثمرين في الاقتصاد، ويمكن من خلال عدد من المؤشرات قياس كفاية هذه الاحتياطيات، ومن تلك المؤشرات:

1. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة:

يُعد صافي الاحتياطيات الأجنبية خط الدفاع الأول لاستقرار قيمة العملة الوطنية ودعم الاقتصاد المحلي، إذ يُمكن البنك المركزي من مواجهة تقلبات سوق العملات الأجنبية وحماية قيمة العملة الوطنية في ظل تلك التقلبات، وهذا يتطلب الحفاظ على مستوى مناسب من هذه الاحتياطيات. تعكس نسبة هذا المؤشر العلاقة بين صافي الاحتياطيات الأجنبية وقيمة العملة الوطنية، إذ يُعد ارتفاع النسبة مؤشراً إيجابياً. يتضح من الشكل (1) انخفاض نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للعملة المصدرة إلى (130%) في الفصل الرابع من عام 2024، مقارنةً بـ (144%) في ذات الفصل من عام 2023. ويُعزى هذا الانخفاض إلى استمرار البنك المركزي العراقي بالدفاع عن قيمة الدينار من خلال توفير العملة الأجنبية لتغطية فاتورة الاستيراد والحفاظ على حجم الكتلة النقدية عند المستويات المقبولة، إذ بقيت الكتلة النقدية عند مستوى (100) تريليون دينار خلال ذات المدة، وعلى الرغم من انخفاض صافي الاحتياطي الأجنبي بنسبة (10.2%)، إذ بلغ (130.8) تريليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024، بعد أن كان يبلغ (145.6) تريليون دينار في ذات الفصل من عام 2023، إلا أن النسبة بقيت إيجابية ومؤثرة لأنها أعلى من النسبة المعيارية المحددة بـ (100%).

شكل (1)

نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة المصدرة



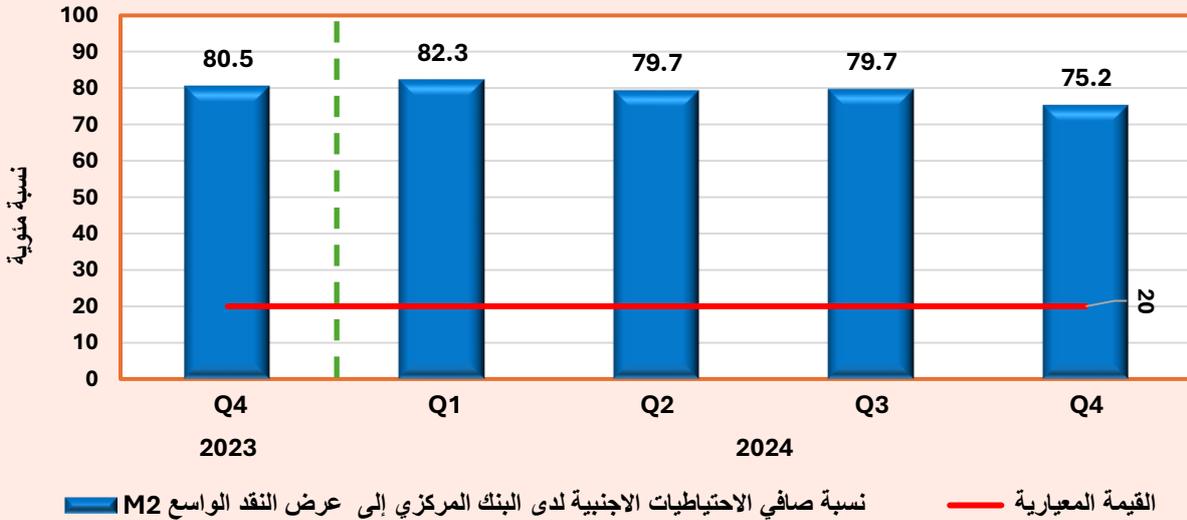
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

2. مؤشر كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

يقاس هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الاحتياطيات الأجنبية على (M2)، يُبيّن الشكل (2) أن نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2) في الفصل الرابع من عام 2024 قد بلغت (75.2%) وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية المحددة بـ (20%)، على الرغم من انخفاضها بنسبة (6.6%) مقارنة بالفصل ذاته من عام 2023 إذ كانت (80.5%)، وذلك نتيجة انخفاض صافي الاحتياطي الأجنبي بنسبة (10.2%) على الرغم من انخفاض (M2) بنسبة (3.8%) خلال ذات المدة.

شكل (2)

كفاية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى (M2)

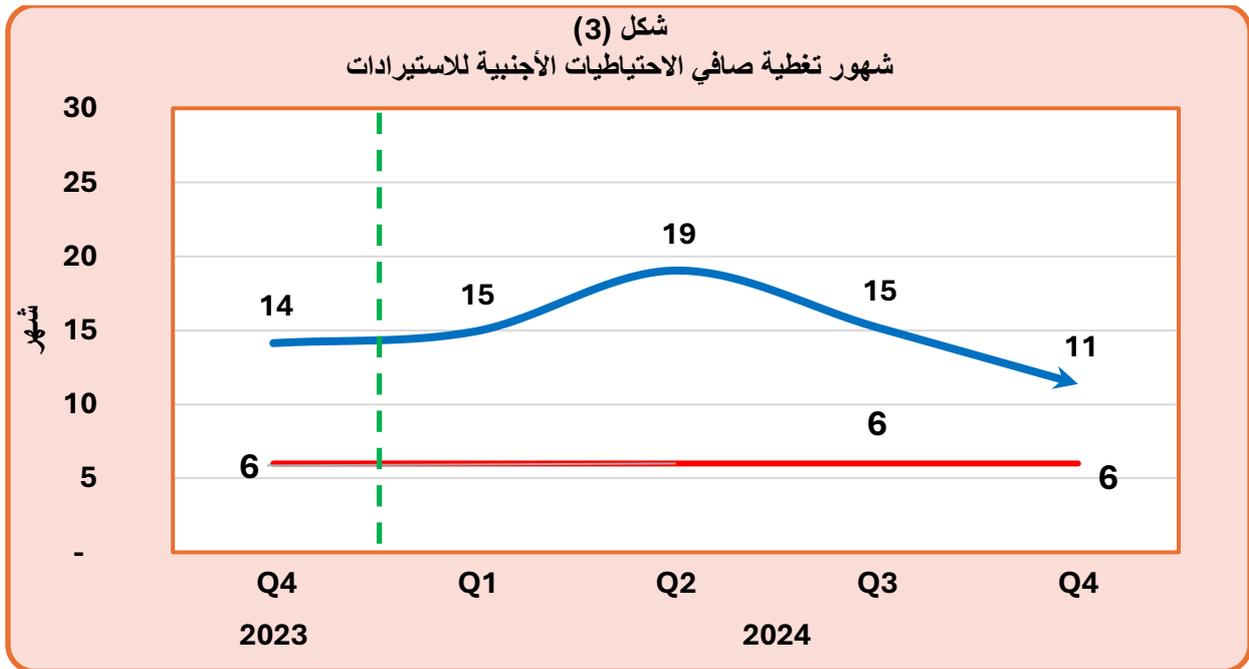


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

3. مؤشر تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات:

يستخدم هذا المؤشر لتقييم جودة اقتصاد البلد واستقرار نظامه المالي. إذ تهتم المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراقبة هذا المؤشر لتوجيه الدعم المالي عند الحاجة. ويتراوح الحد الأدنى لهذا المؤشر في بعض البلدان ما بين 4 إلى 5 أشهر، ويختلف من دولة إلى أخرى حسب الوضع الاقتصادي. وفي العراق يبلغ الحد الأدنى المقبول لهذا المؤشر 6 أشهر¹.

شهدت مدة تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الاستيرادات في الفصل الرابع من عام 2024 انخفاضاً لتصل إلى (11) شهراً، مقارنة بـ (14) شهراً في ذات الفصل من عام 2023، وهذا نتيجة ارتفاع الاستيرادات الكلية على أساس (CIF) لتسجل (34.4) تريليون دينار بعد أن كانت تبلغ (30.9) تريليون دينار خلال ذات الفصل من عام 2023، بالإضافة إلى انخفاض صافي الاحتياطيات الأجنبية إذ بلغت (130.8) تريليون دينار في الفصل الرابع من عام 2024، مقارنة بمبلغ (145.6) تريليون دينار خلال ذات الفصل من عام 2023، وتجدر الإشارة إلى أن النسبة مرتفعة ومؤثرة لأنها أكبر من النسبة المعيارية المحددة بـ (6 أشهر). كما هو موضح في شكل (3).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

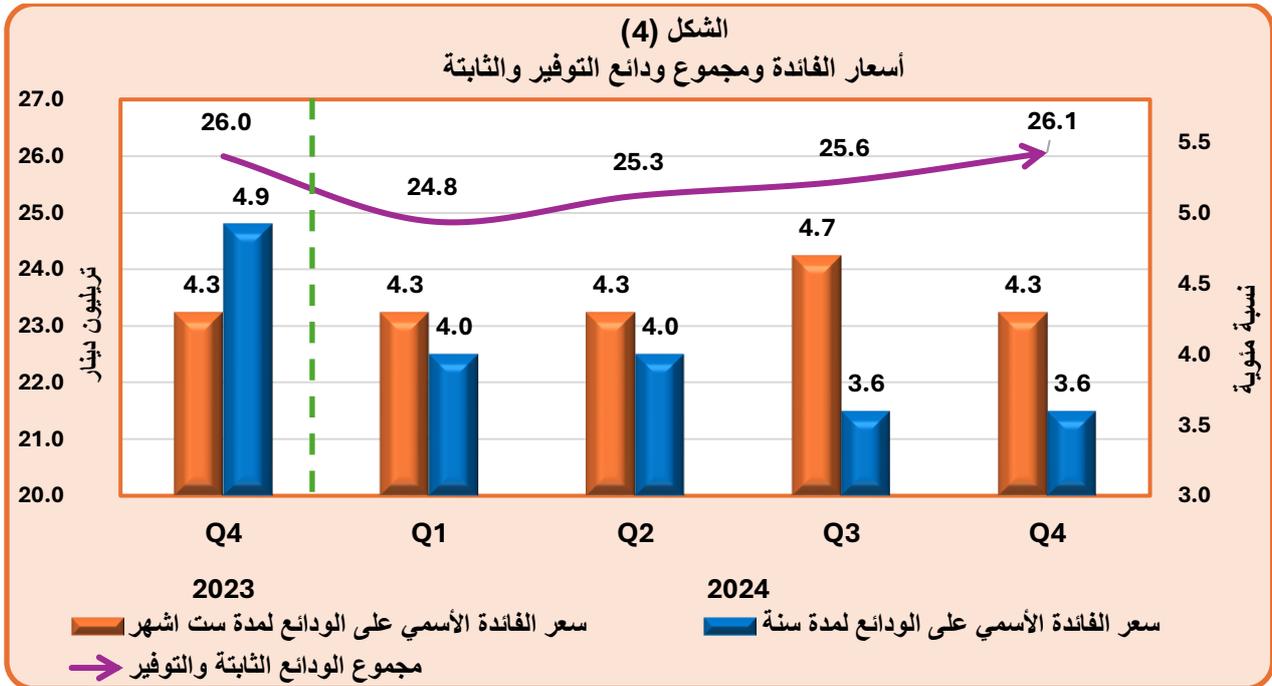
¹ للمزيد راجع تقرير الإنذار المبكر العدد التاسع عشر، الفصل الأول 2022، ص 6.

ثانياً: التغير في معدلات أسعار الفائدة:

يُعد مؤشر التغير في معدلات أسعار الفائدة من المؤشرات الحيوية التي تبين اتجاه الاقتصاد بشكل عام، إذ يُفترض أن يكون ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع مؤشراً لجذب العملة من التداول والاكتناز لدى الأفراد لصالح الودائع لدى المصارف، وبالتالي زيادة قدرة المصارف في منح الائتمان وتنشيط الاقتصاد نتيجة زيادة العمق المالي، أما في حالة انخفاض أسعار الفائدة ستتخفف الودائع لدى المصارف العاملة لانخفاض العائد عليها وارتفاع العملة في التداول وبالتالي انخفاض مستويات الشمول المالي.

1. أسعار الفائدة قصيرة الأجل والودائع:

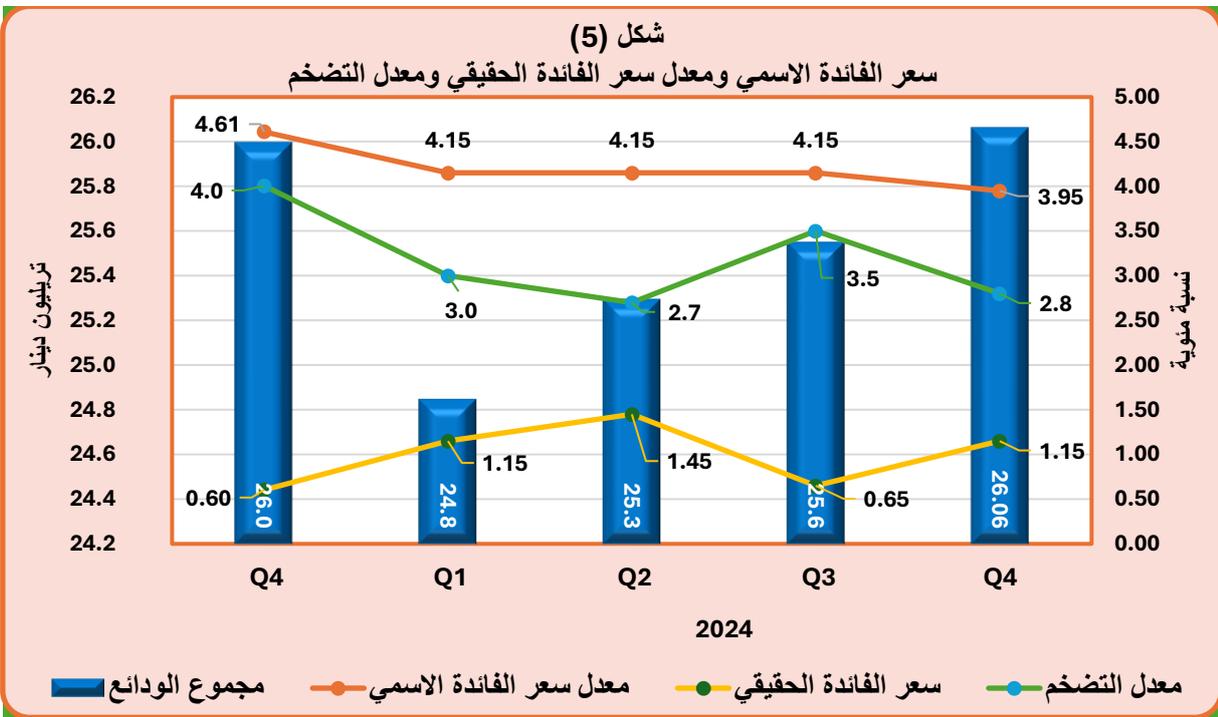
يعتمد تأثير أسعار الفائدة على حجم الودائع على عدة عوامل، بما في ذلك معدل التضخم ومستوى الوعي المصرفي لدى الجمهور ومستوى الخدمات المقدمة من الجهاز المصرفي. يُوضّح الشكل (4) أن ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة له تأثير ضعيف على حجم الودائع نتيجة ميل الأفراد للاكتناز بدلاً من الإيداع لدى المصارف. بقي سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة ست أشهر عند نسبة (4.3%) في الفصل الرابع من عامي 2023 و 2024، بينما انخفض سعر الفائدة الاسمي على الودائع لمدة سنة ليبلغ (3.6%) في الفصل الرابع من عام 2024، بعد أن كان يبلغ نسبة (4.9%)، في حين سجل مجموع وداائع التوفير والثابتة ارتفاعاً ليبلغ (26.1) تريليون دينار في الفصل مقارنة بمبلغ (26.0) تريليون دينار خلال ذات المدة. ويلاحظ من خلال الشكل (4) أدناه أن ارتباط مجموع وداائع التوفير والثابتة مع أسعار الفائدة لمدة سنة أشهر ولمدة سنة ارتباط ضعيف ولا يمثل علاقة طردية قوية.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.

2. أسعار الفائدة الحقيقية:

يُعد سعر الفائدة الحقيقي مؤشراً هاماً كونه يأخذ بنظر الاعتبار الضغوط التضخمية وتأثيراتها على أسعار الفائدة الاسمية، ومن خلال الشكل (5) يظهر ان هنالك ارتفاع بسعر الفائدة الحقيقي اثناء الفصل الرابع من عام 2024 ليصل إلى (1.15%) مقارنة بنسبة (0.60%) في الفصل الرابع من عام 2023، نتيجة انخفاض معدل التضخم ليبلغ نسبة (2.8%) في الفصل الرابع من عام 2024، مع ضرورة الإشارة إلى تغيير سنة الأساس في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، إذ تم الاعتماد على سنة 2022 بدلاً من سنة 2012 كما هو معلن من قبل وزارة التخطيط، وهذا ما انعكس على زيادة الفائدة الحقيقية في الفصل الرابع من عام 2024 وانخفاض معدل التضخم خلال ذات الفصل.





تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة			
معدل التغير %	الفصل الرابع 2024	الفصل الرابع 2023	اسم المؤشر
-10.2	130,826	145,639	صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (تريليون دينار)
- 0.9	100,543	101,481	العملة المصدرة (تريليون دينار)
- 9.7	130	144	نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى العملة المصدرة (%)
- 3.8	174,043	180,976	عرض النقد الواسع (M2) (تريليون دينار)
- 6.1	75.2	80.5	نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى عرض النقد الواسع M2 (%)
- 21.4	11	14	شهور تغطية صافي الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات (شهرًا)
- 0.4	26.03	26	مجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير (تريليون دينار)

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، الموقع الإحصائي.
- البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، قسم احصاءات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

الفصل الثاني: تحليل مؤشرات أداء المصارف العاملة

يُعد تحليل مؤشرات أداء المصارف العاملة من الأدوات الأساسية لتقييم كفاءة وفاعلية الأنشطة المصرفية، إذ يُسهم هذا التحليل في تعزيز شفافية الأداء المالي للمصارف عبر تمكين القراء من فهم أعمق لمؤشرات الأداء المصرفي، وكيفية توظيفها كأداة تحليلية لتحسين الاستدامة والقدرة التنافسية للقطاع المصرفي العراقي، ويتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات كمؤشر إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع، ومؤشر المضاعف النقدي ومؤشر ربحية المصارف، ومؤشر القروض المُعَثَّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، ومؤشر القروض المُعَثَّرة إلى إجمالي الودائع، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى سيتم بيانها، وكالاتي:

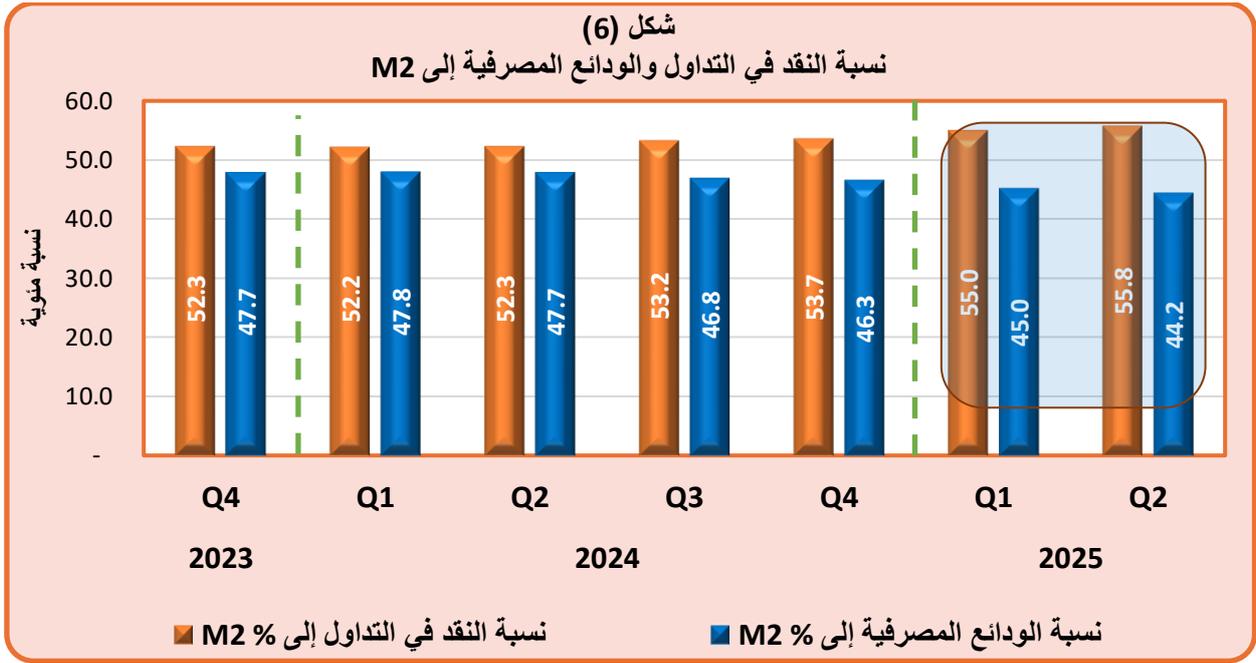
1. تسهيلات الإقراض القائمة من البنك المركزي إلى إجمالي مطلوبات المصارف:

تختلف تسهيلات الإقراض القائمة التي يقدمها البنك المركزي للمصارف العاملة باعتباره الملجأ الأخير للإقراض وفقاً للتعثرات التي تتعرض لها المصارف العاملة، إذ توفر التسهيلات مزيد من الدعم المالي للمصارف، وقد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبحسب المادة (30) منه الشروط القانونية لمساعدة المصارف التي تعاني من أزمت مالية، إذ يرى البنك المركزي العراقي أنَّ المصارف يجب أن تمتلك السيولة الكافية لمواجهة سحبات مودعيها وللحفاظ على النظام المصرفي من الانهيار، لذا يجب أن يكون طلب المعونة قائم على حاجتها لتحسين السيولة، لكون أزمة السيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويُلاحظ أنَّ البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الرابع من عام 2024، لعدم حاجة المصارف العاملة إلى سيولة طارئة أو سحبات استثنائية، أو لعدم تلبيتها الشروط المذكورة.

2. الودائع المصرفية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

تُعتبر الودائع المصرفية عن مدى الملاءة المالية التي تتمتع بها المصارف، والتي يمكن الحصول عليها عبر تنويع الخدمات المقدمة إلى الجمهور لغرض جذب عدد أكبر من المودعين إلى المصرف، مما يعني أن هذا المؤشر يمثل رغبة الجمهور في التعامل مع المصارف ونوعية الخدمات التي تقدمها، فضلاً عن أنَّ حجم الودائع لدى المصرف يمثل مؤشراً لنشاطه من جهة ومدى انتشار خدماته المصرفية من جهة أخرى، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، ويُوضِّح الشكل (6) أنَّ نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) انخفضت من نسبة (47.7%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى نسبة (46.3%) في ذات الفصل من عام 2024 نتيجة انخفاض الودائع الجارية، وفي المقابل ارتفع مؤشر نسبة النقد في التداول إلى (M2) من نسبة (52.3%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى نسبة (53.7%) للفصل ذاته من عام 2024، وهذا يدل على أن نسبة مهمة من العملة المصدرة من البنك المركزي تذهب ك نقد متداول

وليس كودائع مصرفية، إذ ما تزال هناك نسبة كبيرة من التعاملات داخل القطاع الحقيقي تتم بصورة نقدية على الرغم من التحسن التدريجي في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني. وتُشير التوقعات إلى أن نسبة الودائع المصرفية إلى (M2) ستبلغ نسبة (45%) ونسبة (44.2%) في الفصلين الأول والثاني من عام 2025 على التوالي، فيما أظهرت التوقعات أن نسبة النقد في التداول إلى (M2) ستبلغ نسبة (55%) ونسبة (55.8%) على التوالي لذات المدة.

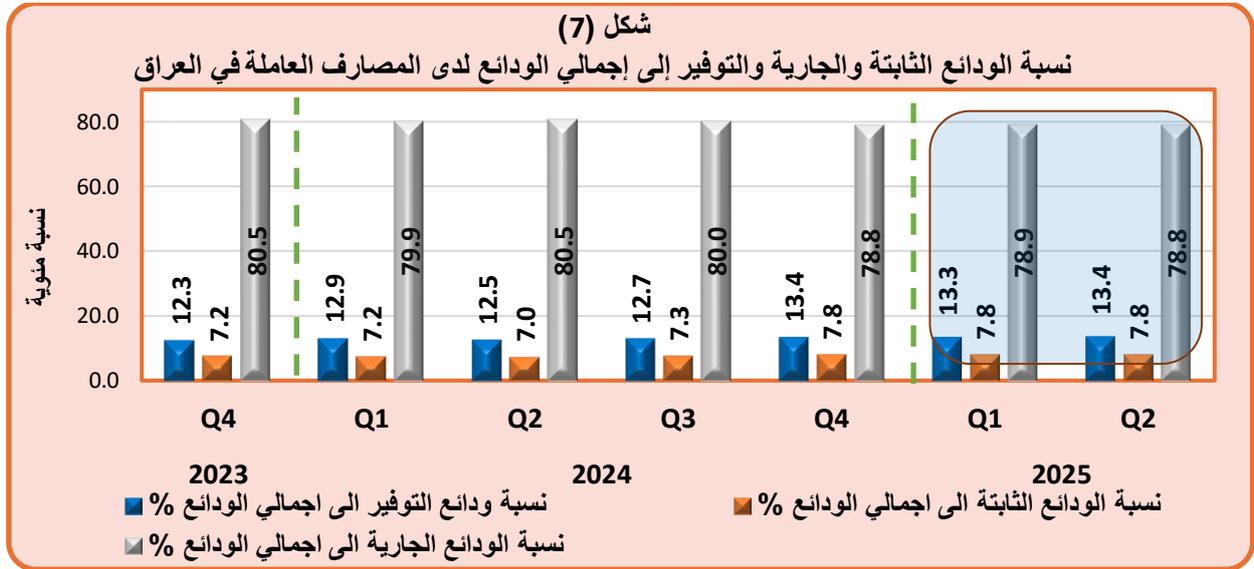


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي.
* الفصل الأول والثاني من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

3. أنواع الودائع لدى المصارف العاملة في العراق:

من خلال متابعة أنواع الودائع لدى المصارف العاملة نجد أنّ الودائع الجارية استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف على الرغم من انخفاض نسبتها إلى إجمالي الودائع من نسبة (80.5%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى نسبة (78.9%) في ذات الفصل من عام 2024، وارتفاع نسبة الودائع الثابتة إلى إجمالي الودائع من نسبة (7.8%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى نسبة (7.8%) في ذات الفصل من عام 2024، أما فيما يخص نسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع فقد ارتفعت هي الأخرى من نسبة (12.3%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى نسبة (13.3%) للفصل ذاته من عام 2024، بمعنى إنه يجب على المصارف ان تكون أكثر فاعلية في جذب الودائع من خلال تقديم المزيد من الخدمات المصرفية فضلاً عن الاهتمام بشكل أكبر في الدعاية الإعلانية التي تبين فوائد الإيداع المصرفي، يُوضّح الشكل (7) حجم الودائع لدى المصارف العاملة.

وتشير التوقعات إلى أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع ستستقر عند نسبة (78.9%) ونسبة (78.8%) على التوالي في الفصلين الأول والثاني من عام 2025، فيما أظهرت التوقعات أن نسبة ودائع التوفير إلى إجمالي الودائع ستبلغ نسبة (13.3%) ونسبة (13.4%) على التوالي، أما بخصوص الودائع الثابتة فمن المتوقع أن تستقر عند نسبة (7.8%) لذات الفترة.



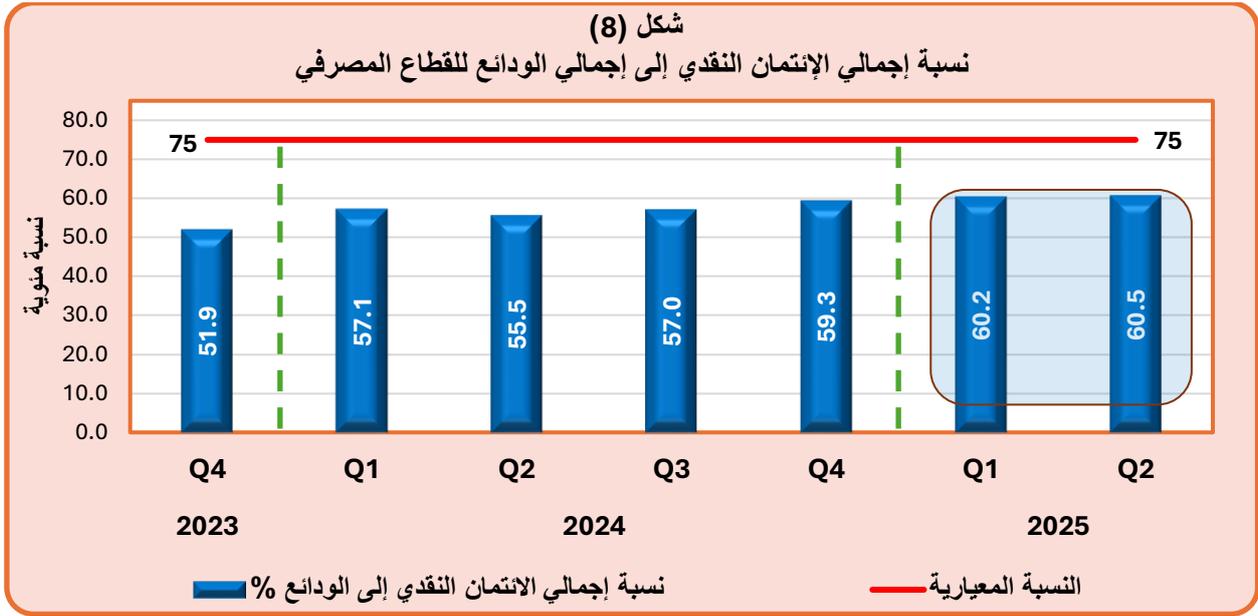
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

* الفصل الأول والثاني من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

4. إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع:

يُبين هذا المؤشر قدرة المصارف على توظيف الودائع لتلبية احتياجات الزبائن من الائتمان مع الاحتفاظ بسيولة تمكن المصرف من تلبية متطلباته المختلفة، إذ حدّد البنك المركزي العراقي هذه النسبة عند نسبة (75%) للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحبات الزبائن وإجراء نشاطات المصرف المالية، وتُقاس هذه النسبة من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، إذ يُعبر هذا المؤشر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، والشكل (8) يوضّح أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع ارتفعت من نسبة (51.9%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى نسبة (59.3%) في الفصل ذاته من عام 2024، وذلك نتيجة لزيادة حجم الائتمان النقدي الممنوح بنسبة (5.6%) مقابل انخفاض حجم الودائع بنسبة (7.6%) لذات المدة، وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن نسبة إجمالي الائتمان إلى إجمالي الودائع لم تتجاوز النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي.

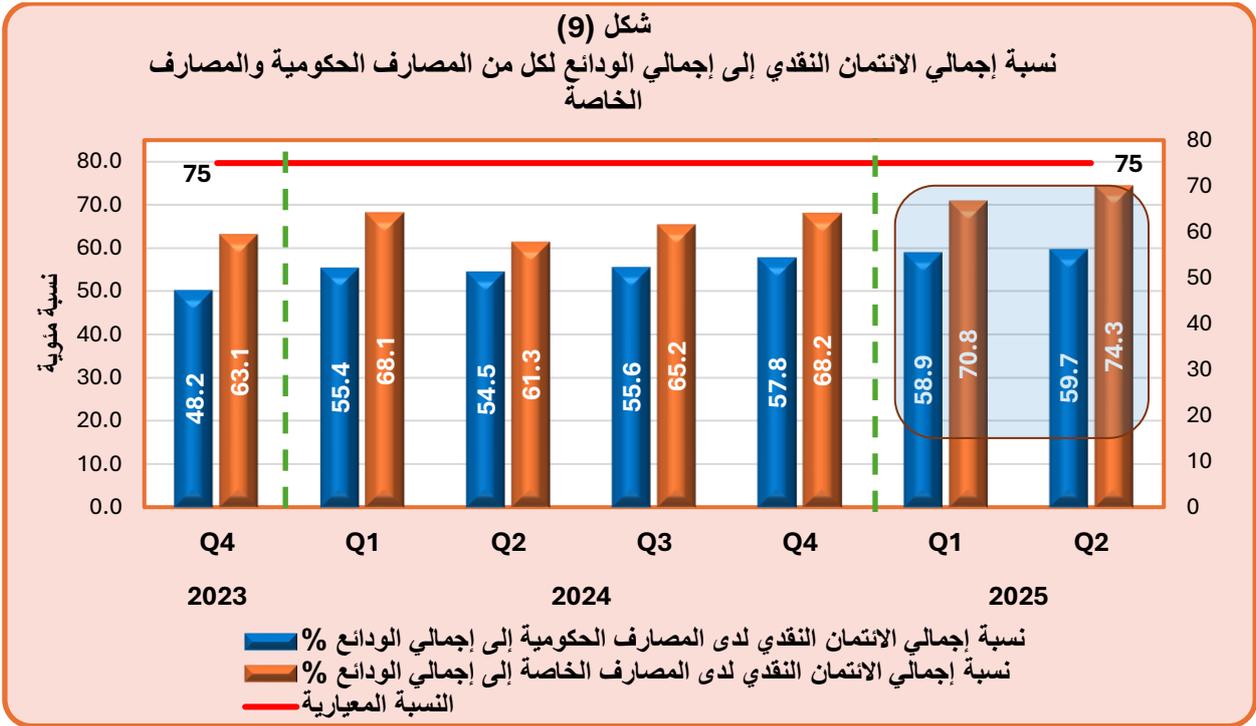
ويتوقع أن ترتفع نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي إلى (60.2%) ونسبة (60.5%) على التوالي في الفصلين الأول والثاني من عام 2025.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.
* الفصل الأول والثاني من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

أما نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة أكبر من النسبة لدى المصارف الحكومية على الرغم من أن حجم الودائع لدى المصارف الحكومية أكبر من حجم الودائع لدى المصارف الخاصة، والشكل (9) يُبين أن النسبة لدى المصارف الخاصة قد ارتفعت من نسبة (63.1%) للفصل الرابع من عام 2023 إلى نسبة (68.2%) في الفصل ذاته عام 2024، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الائتمان الممنوح من قبل المصارف الخاصة بنسبة (16.5%)، وهي أكبر من نسبة الارتفاع في إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة البالغة (7.8%) وهذا يعكس توجه المصارف الخاصة نحو توفير السيولة في الأسواق المحلية، أما فيما يخص المصارف الحكومية فقد شهدت النسبة ارتفاعاً من (48.2%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى (57.8%) للفصل ذاته من عام 2024.

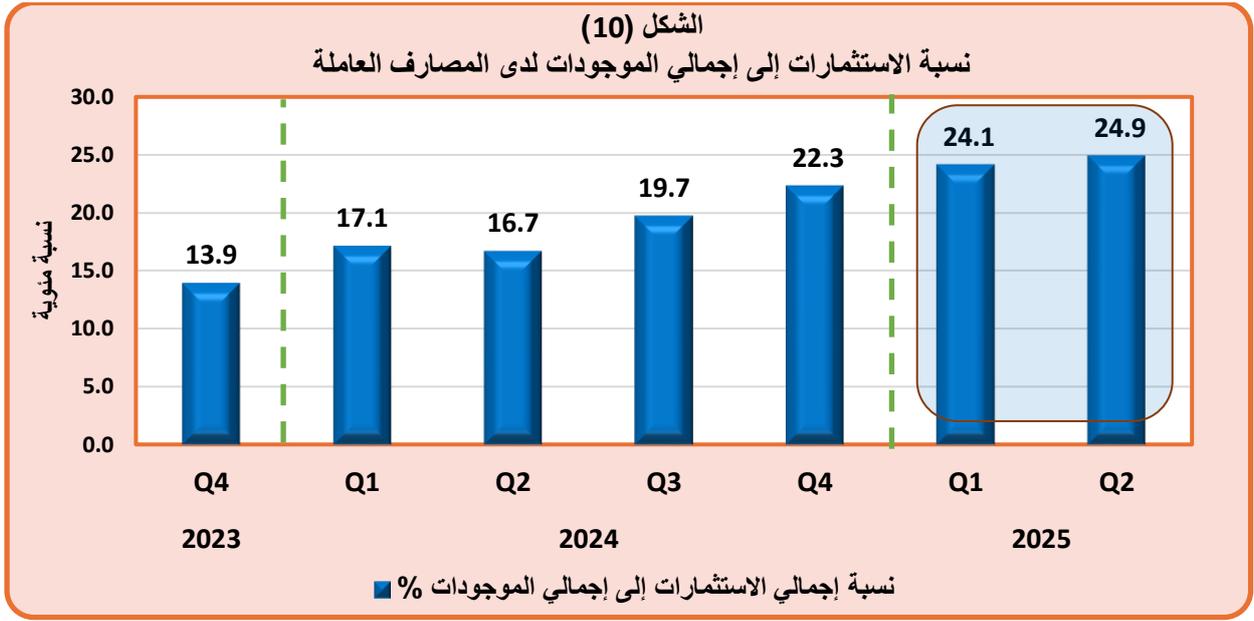
ويتوقع أن تبلغ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للمصارف الحكومية (58.9%) ونسبة (59.7%) على التوالي في الفصلين الأول والثاني من عام 2025، والمصارف الخاصة إلى نسبة (70.8%) ونسبة (74.3%) على التوالي لذات المدة.



5. استثمارات المصارف إلى إجمالي الموجودات:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تبين حجم الاستثمارات الفعلية داخل ميزانيات المصارف العاملة، وتبرز أهمية الاستثمارات في العائد الذي توفره للمصرف وزيادة الأرباح لديها، وخاصة إذا كانت هذه الاستثمارات ضمن الأنشطة ذات الإيرادات المرتفعة، إذ تُمول الاستثمارات من رأس مال المصرف والودائع المتوفرة لديه، وتكون في جانب الموجودات ضمن ميزانية المصرف، لذلك يتم قياسها إلى إجمالي الموجودات لغرض معرفة حجمها لدى المصرف، والشكل (10) يُوضِّح أن نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة قد ارتفعت من نسبة (13.9%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى نسبة (22.3%) في الفصل ذاته من عام 2024، وهذا نتيجة ارتفاع إجمالي الاستثمارات بنسبة (59.3%) مقارنة بانخفاض إجمالي الموجودات بنسبة (1.2%).

ويتوقع أن تبلغ نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة للفصل الأول من عام 2025 نسبة (24.1%) ونسبة (24.9%) في الفصل الثاني من ذات العام.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

* الفصل الأول والثاني من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية، نجد أنّ نسبة الاستثمارات إلى حجم الموجودات لدى المصارف الحكومية أكبر من نظيرتها في المصارف الخاصة، ويبيّن الشكل (11) أنّ نسبة إجمالي الاستثمارات إلى الموجودات لدى المصارف الحكومية قد ارتفعت من نسبة (14.4%) في الفصل الرابع من عام 2023 لتبلغ نسبة (25.0%) في الفصل ذاته من عام 2024، في حين ارتفعت نسبة الاستثمارات لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الموجودات من نسبة (11.7%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى نسبة (13.4%) في الفصل ذاته من عام 2024، والجدير بالذكر إنّ نسبة الاستثمارات لدى المصارف الحكومية تُشكّل نسبة (86.0%) إلى إجمالي الاستثمارات لدى المصارف العاملة في الفصل الرابع من عام 2024.

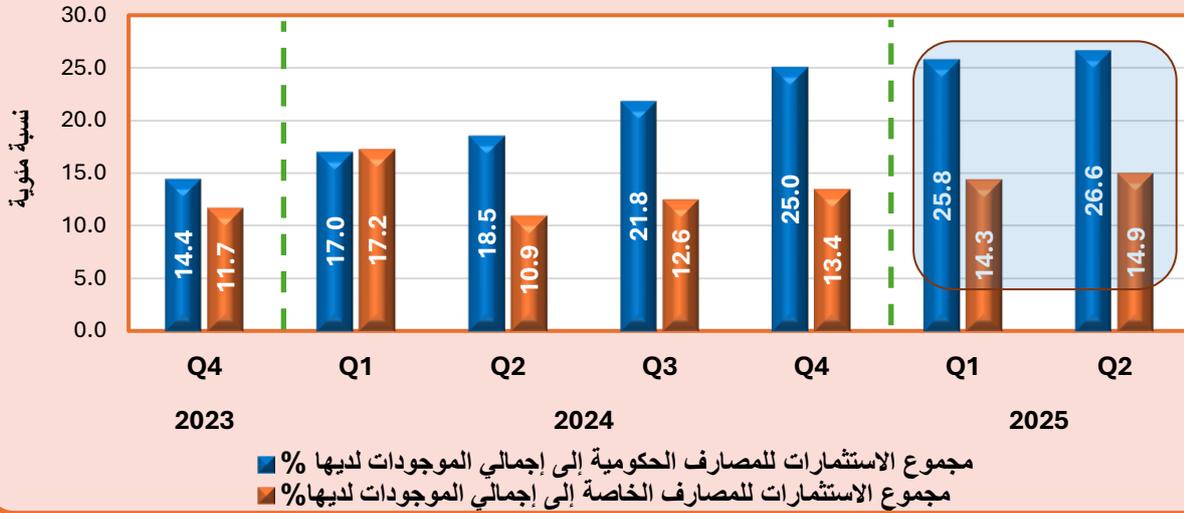
ويتوقع أن يبلغ مجموع الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات للمصارف الخاصة نسبة (14.3%) ونسبة

(14.9%) خلال الفصلين الأول والثاني من عام 2025 على التوالي، وأن تبلغ النسبة للمصارف الحكومية

(25.8%) و(26.6%) على التوالي لذات الفترة.

شكل (11)

نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الموجودات لكل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة



المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

* الفصل الأول والثاني من عام 2025 بيانات تنبؤية، بالاعتماد على تنبؤات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

6. المضاعف النقدي:

يُعرف المضاعف النقدي على أنه النسبة التي تعبر عن مقدار الأموال الجديدة التي يمكن للمصارف خلقها عبر الودائع المتوافرة لديها، ويتم قياسه من خلال قسمة عرض النقد بالمعنى الواسع إلى الأساس النقدي. إذ سجل المضاعف النقدي ارتفاعاً في الفصل الرابع من عام 2024 ليبلغ (1.22) بعد أن كان للفصل ذاته من عام 2023، وجاء هذا الارتفاع نتيجة تسجيل عرض النقد بالمعنى الواسع مبلغ (174.2) تريليون دينار مقابل تسجيل الأساس النقدي مبلغ (142.3) تريليون دينار أثناء الفصل الرابع من عام 2024، والشكل (12) يوضح قيم المضاعف النقدي خلال ذات المدة.

شكل (12)

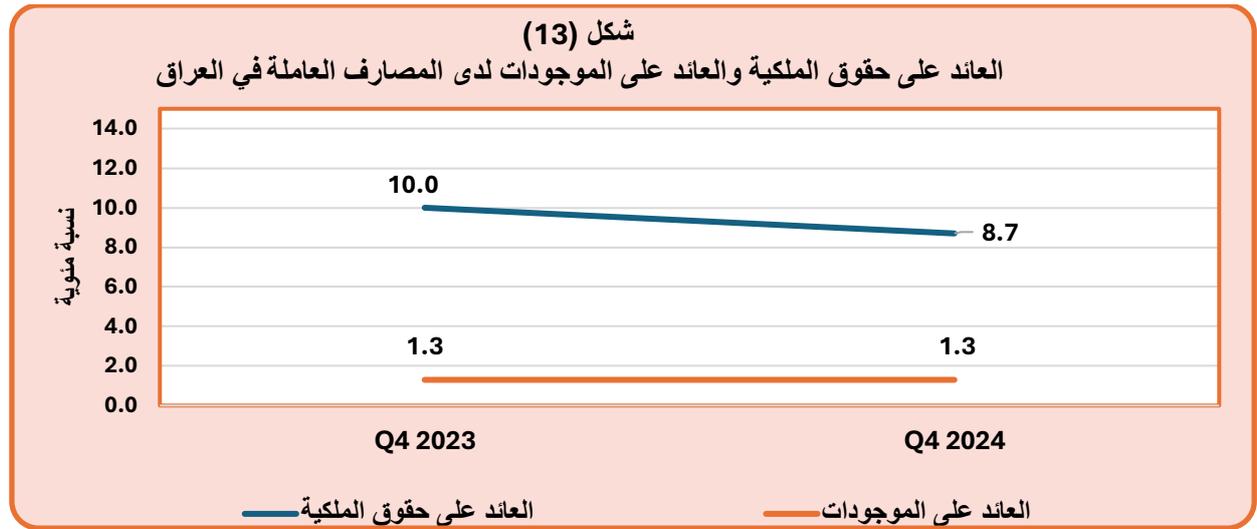
الاساس النقدي وعرض النقد بالمعنى الواسع والمضاعف النقدي



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

7. ربحية المصارف:

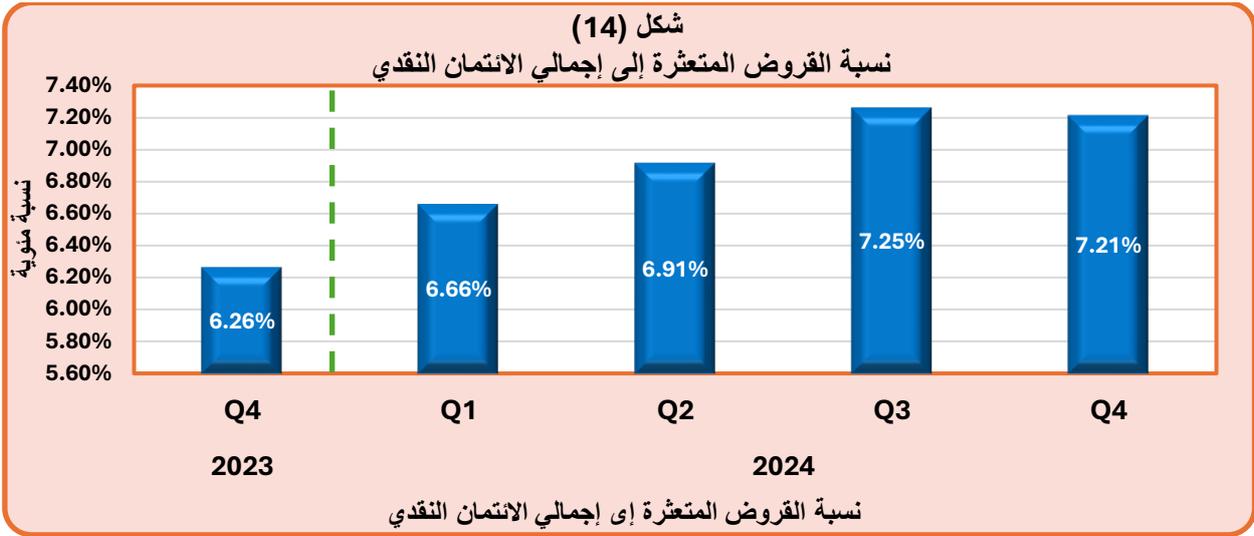
يعد مؤشر ربحية المصارف مقياس لتقييم مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح مقارنةً بالعوامل الأخرى مثل رأس المال أو الإيرادات أو الموجودات. إذ يساعد هذا المؤشر المستثمرين والإدارة في فهم مدى كفاءة المصرف في توليد الأرباح واستدامتها، والشكل (13) يُوضِّح أن هناك ثبات في نسبة العائد على الموجودات عند (1.3%) في الفصل الرابع من عامي 2023 و2024، كما انخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية من نسبة (10.0%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى نسبة (8.7%) للفصل ذاته من عام 2024.



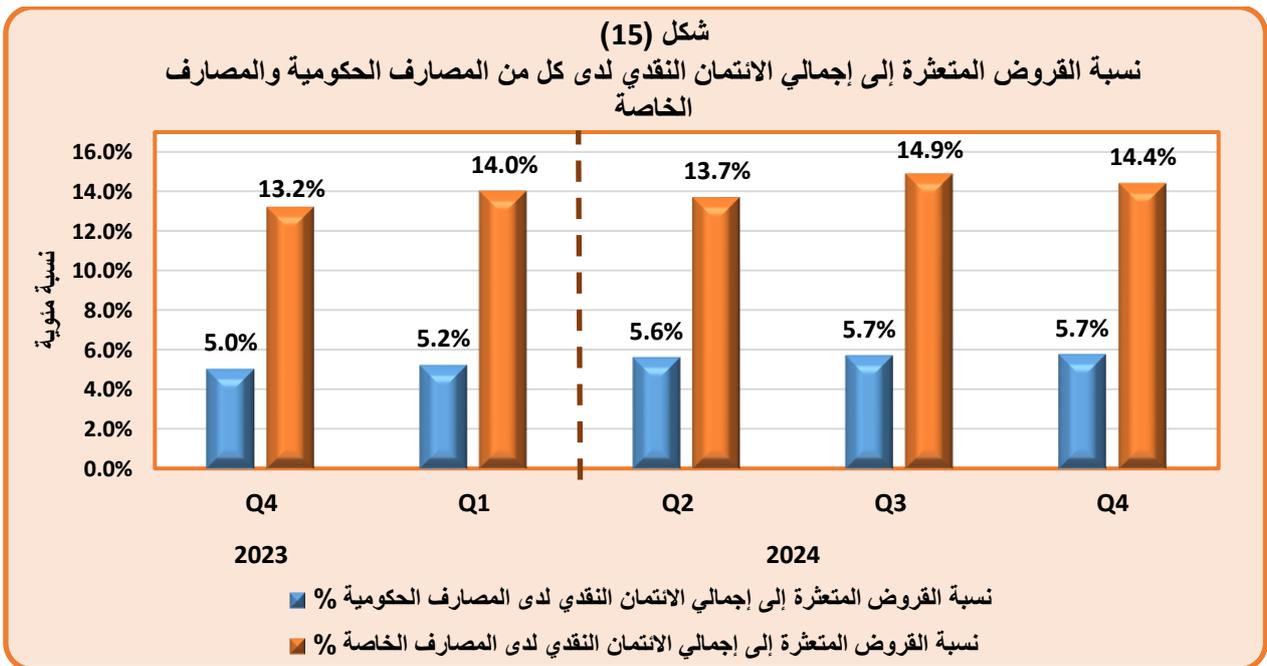
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

8. القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (14) يُوضِّح أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الرابع من عام 2024 قد ارتفعت إلى (7.21%) بعد أن كانت (6.26%) لذات الفصل من عام 2023، وهذا الارتفاع نتيجة ارتفاع معدل نمو القروض المتعثرة بنسبة (21.6%) وهي نسبة أكبر من معدل نمو الائتمان النقدي الممنوح والبالغة (5.6%).



وبالنظر إلى تصنيف المصارف من حيث ملكيتها، نجد أنّ نسبة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أعلى من نظيرتها لدى المصارف الحكومية، والشكل (15) يوضّح أنّ نسبة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة ارتفعت لتبلغ نسبة (14.4%) في الفصل الرابع من عام 2024، بعدما كانت تبلغ (13.2%) لذات الفصل من عام 2023، نتيجة نمو القروض المتعثّرة للائتمان الخاص والتي ارتفعت بنسبة (27.2%) وهي أعلى من الزيادة في إجمالي الائتمان الخاص بنسبة (16.5%)، أمّا فيما يخصّ المصارف الحكومية فقد ارتفعت نسبة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لديها لتبلغ (5.7%) في الفصل الرابع من عام 2024، بعدما كانت (5%) لذات الفصل من عام 2023.



أما فيما يخصّ القروض المتعثّرة لدى كلّ من القطاع الخاص والقطاع العام الى إجمالي الائتمان النقدي، يلحظ أنّ نسبة القروض المتعثّرة لدى القطاع الخاص أعلى من نظيره القطاع العام، إذ بلغت هذه النسبة لدى القطاع الخاص (7.1%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد أن كانت النسبة (6.16) لذات الفصل من عام 2023، في حين بلغت هذه النسبة لدى للقطاع العام (0.10%) خلال ذات الفترة، والشكل (16) يوضّح ذلك.



9. القروض المتعثّرة إلى إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والشكل (17) يوضّح أنّ نسبة القروض المتعثّرة إلى إجمالي الودائع ارتفعت إلى (4.28%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد أن كانت (3.25%) في ذات الفصل من عام 2023، وهذا الارتفاع نتيجة زيادة إجمالي القروض المتعثّرة بنسبة (21.6%) وهي أكبر من معدل انخفاض نمو إجمالي الودائع والبالغة نسبته (7.6%).

شكل (17)
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع

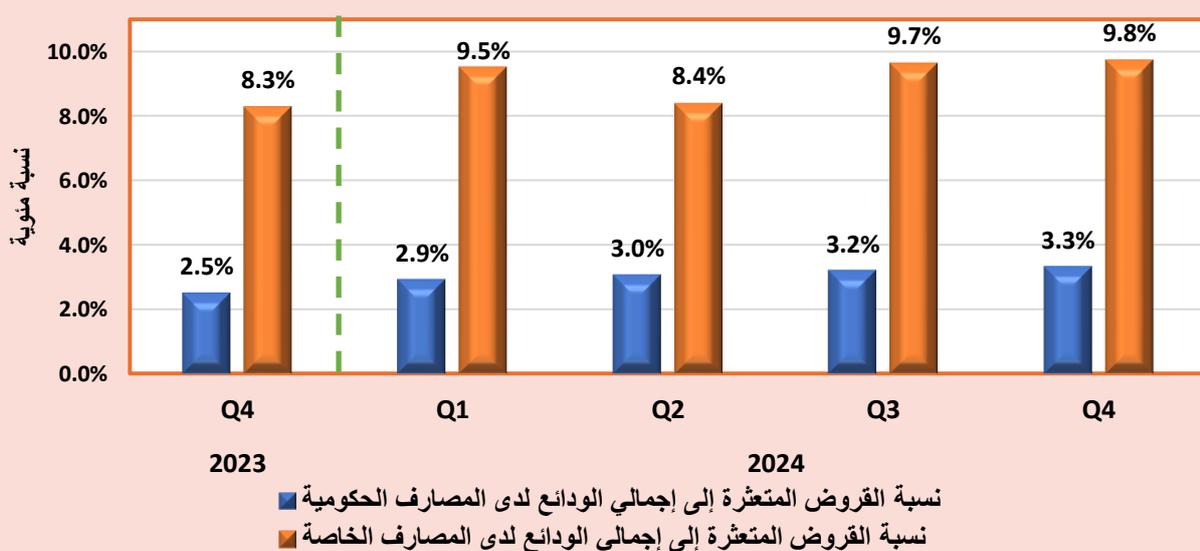


نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أنّ هناك ارتفاعاً في هذه النسبة لدى المصارف الخاصة، إذ ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة في الفصل الرابع من عام 2024 إلى نسبة (9.8%) بعد أن كانت النسبة (8.3%) لذات الفصل من عام 2023، في حين ارتفعت هذه النسبة لدى المصارف الحكومية إلى (3.3%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد أن كانت (2.4%) في ذات الفصل من عام 2023، ويُعزى هذا الفارق بين المصارف الخاصة والمصارف الحكومية إلى زيادة الودائع لدى المصارف الخاصة بنسبة (7.8%) مقارنة مع انخفاض الودائع لدى المصارف الحكومية بنسبة (13.6%).

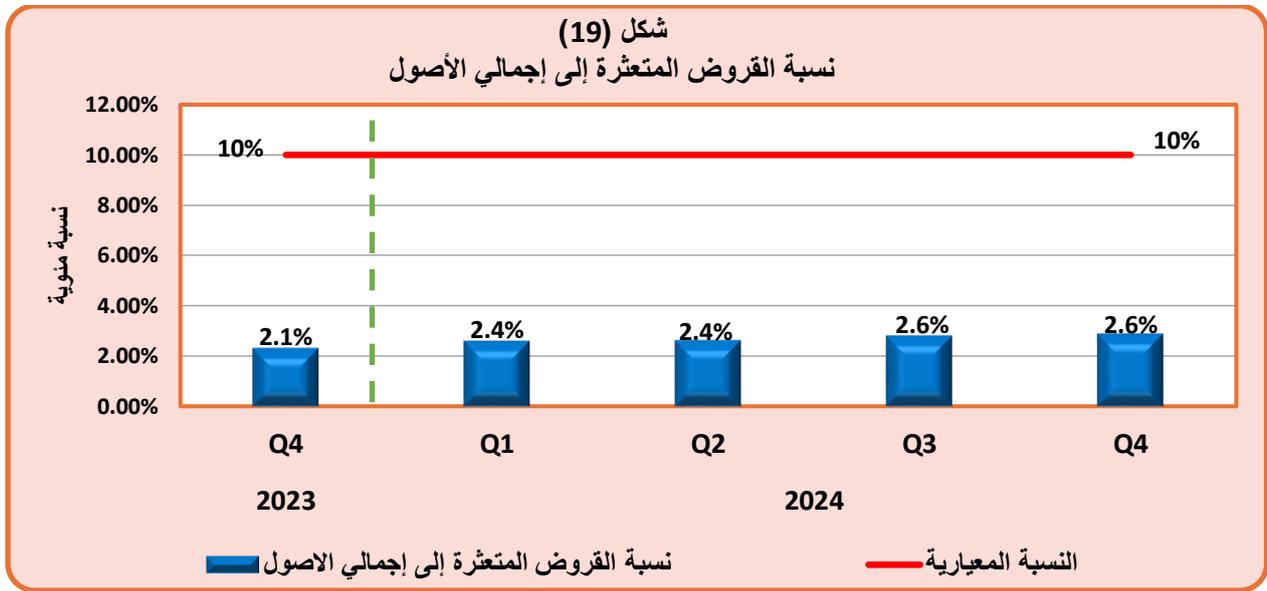
شكل (18)
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية.

10. القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول:

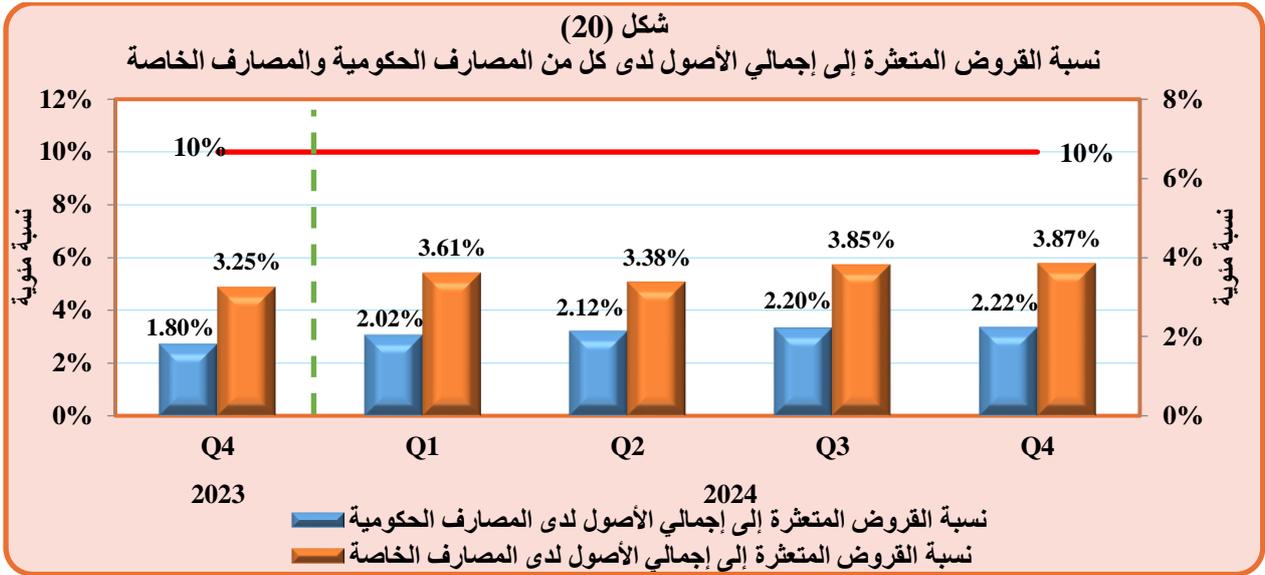
يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف، وإنَّ النسبة المعيارية لهذه النسبة هي (10%)، إذ ينذر تجاوز القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات القيمة المعيارية بوجود ارتفاع كبير في حجم القروض المتعثرة¹، ويوضِّح الشكل (19) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلحظ ارتفاع هذه النسبة لتبلغ (2.6%) في الفصل الرابع من عام 2024 مقارنة بنسبة (2.1%) للفصل ذاته من عام 2023، وتُجدر الإشارة إلى إنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الموجودات لم تتجاوز النسبة المعيارية المذكورة، وهذا يُعد مؤشر إيجابي يدل على قدرة المصارف على مواجهة أي أزمة مالية محتملة في الفترة القادمة.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، الموقع الإحصائي.

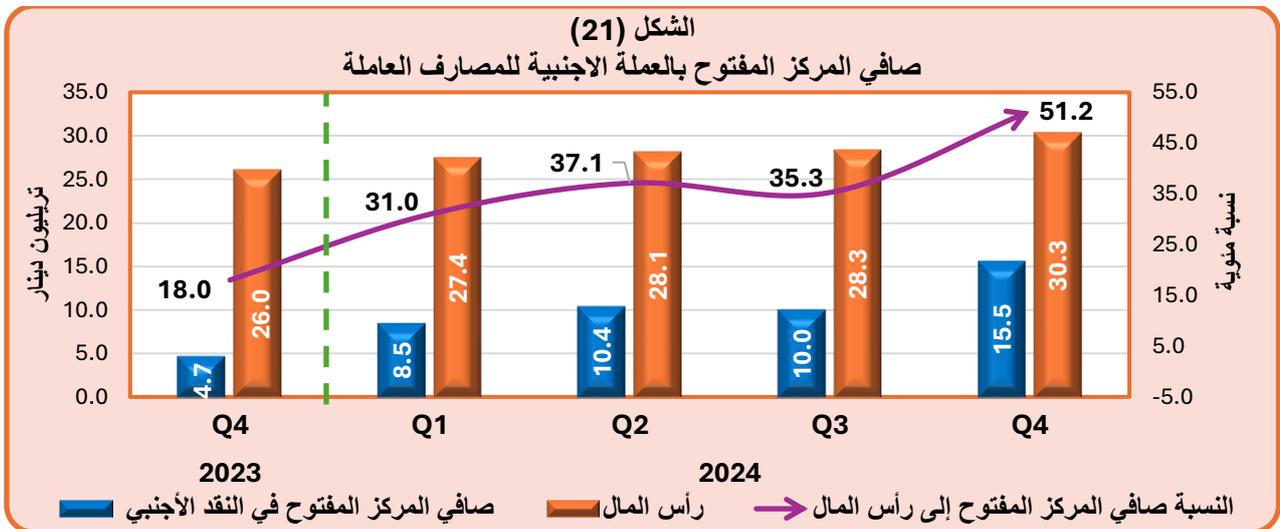
وبالنظر إلى تفاصيل المصارف بحسب الملكية، نجد أنَّ كلاً من المصارف الخاصة والمصارف الحكومية لم تتجاوز النسبة المذكورة آنفاً، والشكل (20) يوضِّح ذلك، مع ملاحظة إنَّ هذه النسبة لدى المصارف الخاصة أعلى من نظيرتها لدى المصارف الحكومية، إذ بلغت النسبة لدى المصارف الخاصة (3.87%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد أن كانت النسبة (3.25%) لذات الفصل من عام 2023، في حين بلغت هذه النسبة (2.22%) لدى المصارف الحكومية بعد أن كانت النسبة (1.80%) لذات الفترة، وتُجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة لا تدعو إلى القلق فيما يخص الاستقرار المالي.

¹لمزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص 23.



11. صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة

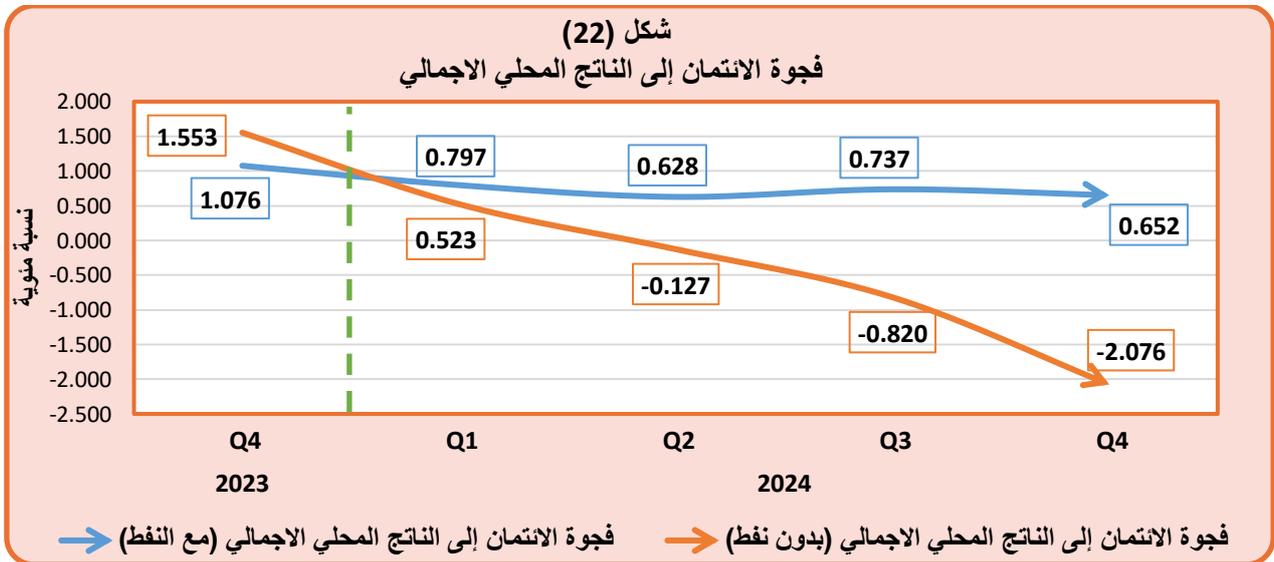
يقيس هذا المؤشر صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة من خلال احتساب الفرق بين موجوداتها الأجنبية ومطلوباتها الأجنبية مقسوم على رأس المال، إذ يشير انخفاض النسبة إلى انخفاض حجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة أو زيادة المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح، والشكل (21) يوضح ارتفاع نسبة المؤشر لدى المصارف العاملة من (18.0%) في الفصل الرابع من عام 2023 إلى (51.2%) في ذات الفصل من عام 2024، نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بنسبة (229.8%) مع ارتفاع رأس المال بنسبة (16.5%)، وهذا يعكس الرغبة الكبيرة للمصارف العاملة في زيادة ما لديها من الموجودات كالودائع والأوراق المالية بالعملة الأجنبية.



12. فجوة الائتمان النقدي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تُعرّف فجوة الائتمان بأنّها نسبة الائتمان المقدّم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، مطروحا منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان (الموجّه إلى القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي¹ بالأسعار الجارية، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2.5% - 10%)، إذ كلما اقتربت النسبة المقدرة من القيمة المعيارية توجب على المصارف خلق مصدات اضافية من راس المال تسمى مصدات التقلبات الدورية، بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي.

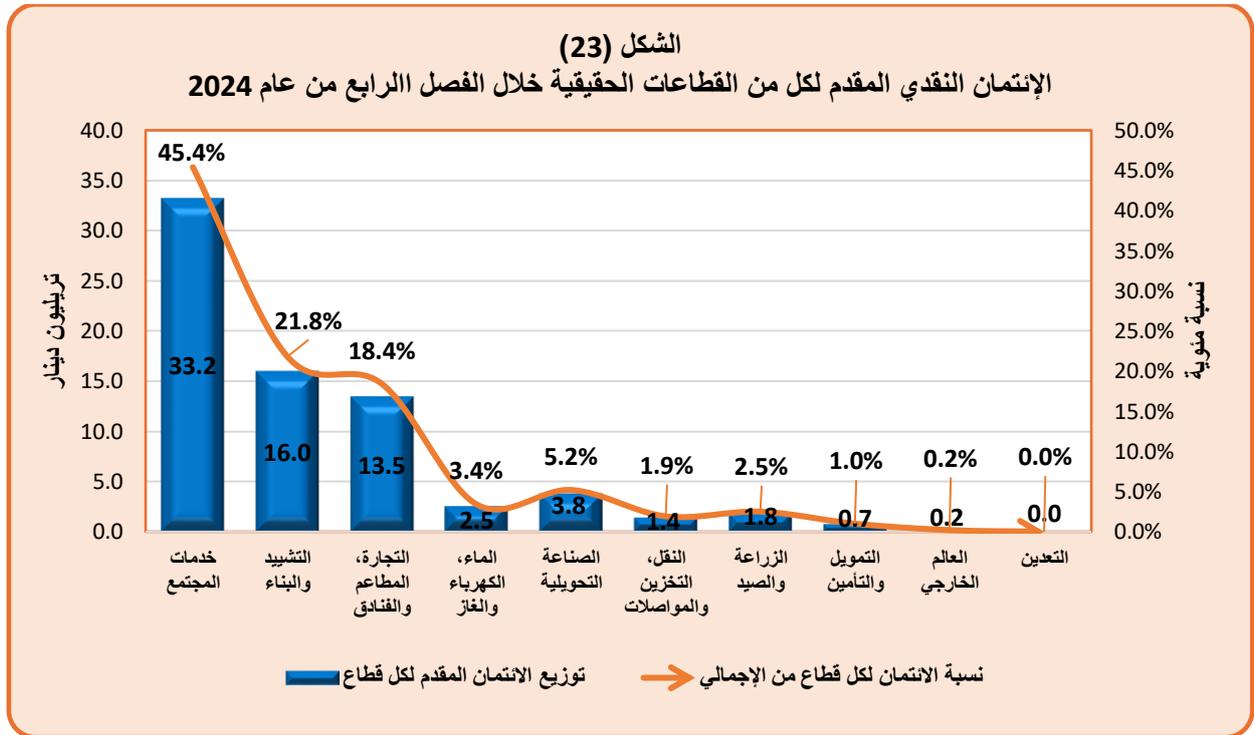
يُوضّح الشكل (22) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط ومن دونه، إذ بلغت هذه الفجوة من دون النفط (-2.076%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد أن كانت (1.553) في ذات الفصل من عام 2023 في حين بلغت الفجوة عند قياس بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط (0.652%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد أن كانت (1.076) في ذات الفصل من عام 2023، مما تقدم تبين أنّ الفجوتين في الفصل الرابع من عام 2024 أدنى من النسبة المعيارية، وهذا يعني انه بالإمكان زيادة الائتمان النقدي المقدم الى القطاع الخاص دون التخوف على زعزعة الاستقرار المالي.



¹ للمزيد من المعلومات من طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص: 23.

13. التوزيع القطاعي للائتمان النقدي في القطاع الحقيقي

يمكن من خلال التوزيع القطاعي للائتمان النقدي التعرف على القطاعات الأكثر فاعلية وأماناً في الاقتصاد العراقي، إذ يمثل نشاطها عامل جذب للائتمان، وتبين من خلال البيانات أن قطاعات خدمات المجتمع والتشييد والبناء والتجارة والمطاعم والفنادق هي القطاعات التي تستحوذ على النسبة الأكبر في حجم الائتمان الممنوح داخل القطاعات الاقتصادية، إذ سجل قطاع خدمات المجتمع النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاعات الحقيقية بنسبة بلغت (45.4) وبمبلغ (33.2) تريليون دينار، يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة (21.8%)، وقطاع التجارة بنسبة (18.4%)، على النحو المبين في الشكل (23).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

الجدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف			
معدل النمو %	الفصل الرابع 2024	الفصل الرابع 2023	اسم المؤشر
-3.4	46.1	47.7	الودائع المصرفية إلى M2 (%)
2.5	53.6	52.3	النقد في التداول إلى M2 (%)
14.3	59.3	51.9	إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%)
60.4	22.3	13.9	إجمالي الاستثمار إلى إجمالي الموجودات (%)
10.9	1.22	1.10	المضاعف النقدي
9.4	157.6	144	العملة في التداول إلى الودائع الجارية (%)
-13.0	8.7	10.0	العائد على حقوق الملكية (%)
0	1.3	1.3	العائد على الموجودات (%)
15.2	7.21	6.26	القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (%)
31.7	4.28	3.25	القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (%)
23.8	2.6	2.1	القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول (%)
173.9	49.3	18	صافي المركز المالي المفتوح بالعملة الأجنبية للمصارف العاملة (%)

تم اعداد الجدول باعتماد بيانات:

البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث، الموقع الإحصائي.

الفصل الثالث

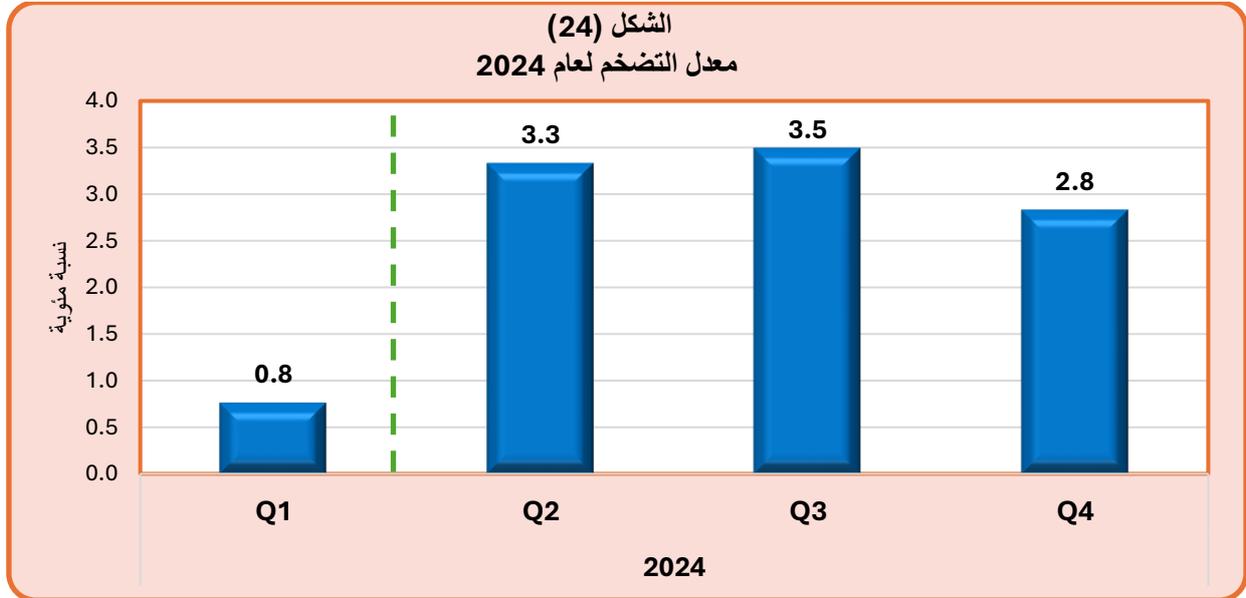
تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

الفصل الثالث: تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية من أبرز العوامل المؤثرة في النظام المالي، إذ تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على القطاع المصرفي فضلاً عن القطاع المالي. لذا يقدم تقرير الإنذار المبكر تحليلاً لأبرز المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي للفصل الرابع من عام 2024، مثل معدل التضخم، انخفاض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بالإضافة إلى إجمالي الدين العام.

1. معدل التضخم:

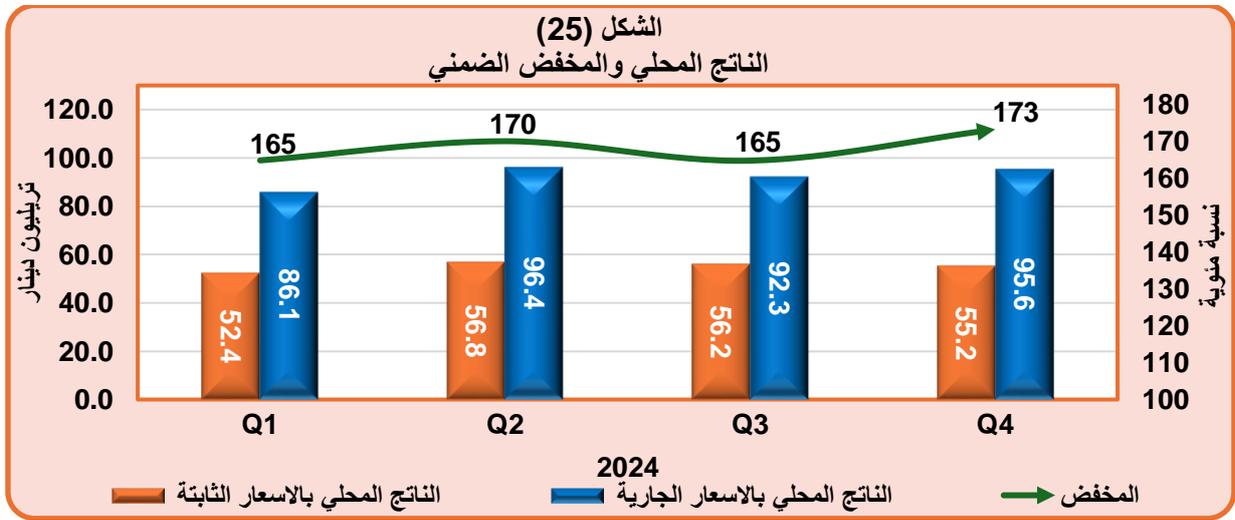
يُعرف التضخم بأنه التغيير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويتم قياس معدل التضخم من خلال عدة مؤشرات، ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI الأكثر أهمية من بين المؤشرات المعتمدة، لأنه يعكس التغيرات في أغلب أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد سواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة، والجدير بالذكر أنه تم احتساب معدل تضخم للفصل الرابع من عام 2024 من خلال تحديد سنة 2022 كسنة أساس في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بدلاً من سنة 2012 كما أعلن من قبل وزارة التخطيط. سجل معدل التضخم في الفصل الرابع من عام 2024 (2.8%) بعد أن كان (3.5%) في الفصل الثالث من ذات العام، وهذا يدل على وجود استقرار في المستوى العام للأسعار، والشكل (24) يوضح ذلك.



المصدر: البنك المركزي العراقي، البيانات المالية الأساسية.

2. المخفّض الضمني للأسعار:

يُعتبر المخفّض الضمني للأسعار من الأدوات الرئيسية لقياس معدل التضخم، حيث يعكس التغيرات في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة. ويتم احتسابه عن طريق قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، مما يوفر مقياساً دقيقاً للتغيرات السعرية عبر الزمن. والشكل (25) يوضّح ارتفاعاً في قيمة المخفض الضمني ليبلغ نسبة (173%) في الفصل الرابع من عام 2024، بعد أن كان يبلغ نسبة (165%) في الفصل الثالث من ذات العام، وذلك نتيجة نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسبة (3.58%).

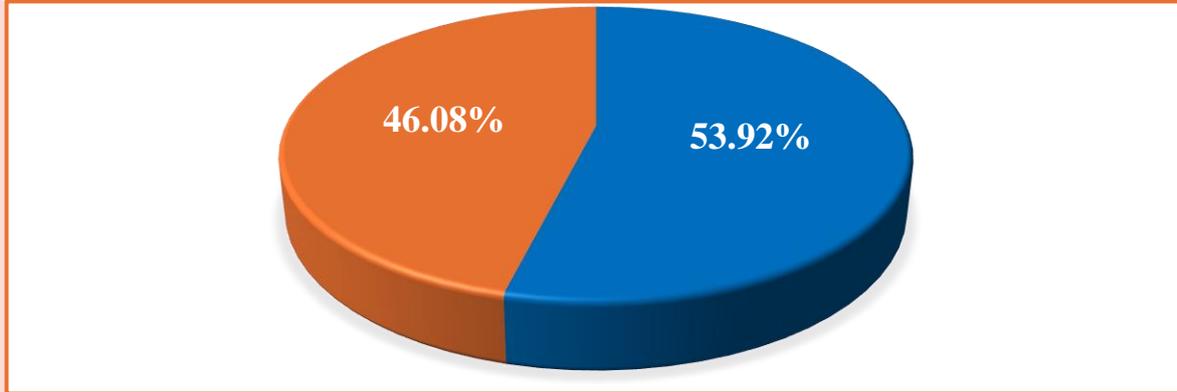


3. معدل نمو إجمالي الدين العام:

يمثل الدين التزام الحكومة تجاه المصارف والبنك المركزي من خلال (الدين الداخلي) أي التزام لداخل البلد، و(الدين الخارجي) التزام لخارج البلد، إذ تعتمد الحكومة على الاستدانة لتمويل الانفاق العام ودعم التنمية الاقتصادية عند انخفاض الإيراد العام.

حقق إجمالي الدين العام نمواً في الفصل الرابع من عام 2024 بنسبة (17.0%) مقارنة بذات الفصل من عام 2023 نتيجة تزايد الدين الداخلي على الرغم من انخفاض الدين الخارجي، ويوضح الشكل (26) أن نسبة الدين الداخلي للفصل الرابع من عام 2024 بلغت (53.92%) من إجمالي الدين، كما ان نسبة الدين الخارجي للفصل الرابع من عام 2024 بلغت (46.08%) من إجمالي الدين.

شكل (26)
نسبة الدين الداخلي والخارجي الى اجمالي الدين للفصل الرابع من عام 2024



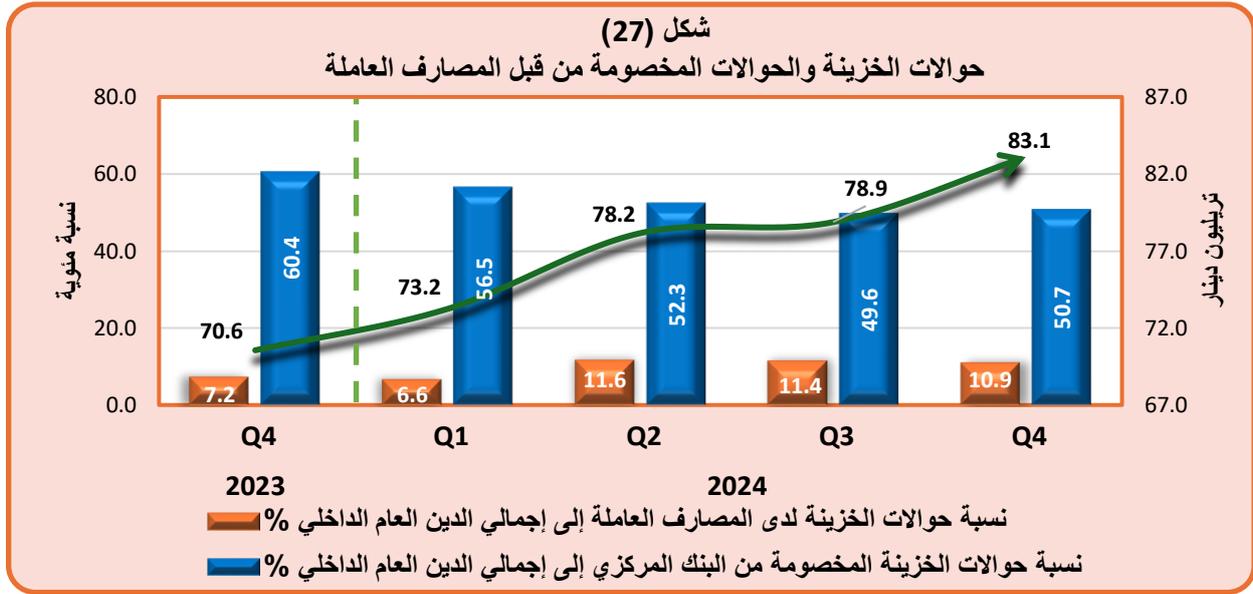
■ نسبة الدين الداخلي من اجمالي الدين

■ نسبة الدين الخارجي من اجمالي الدين

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

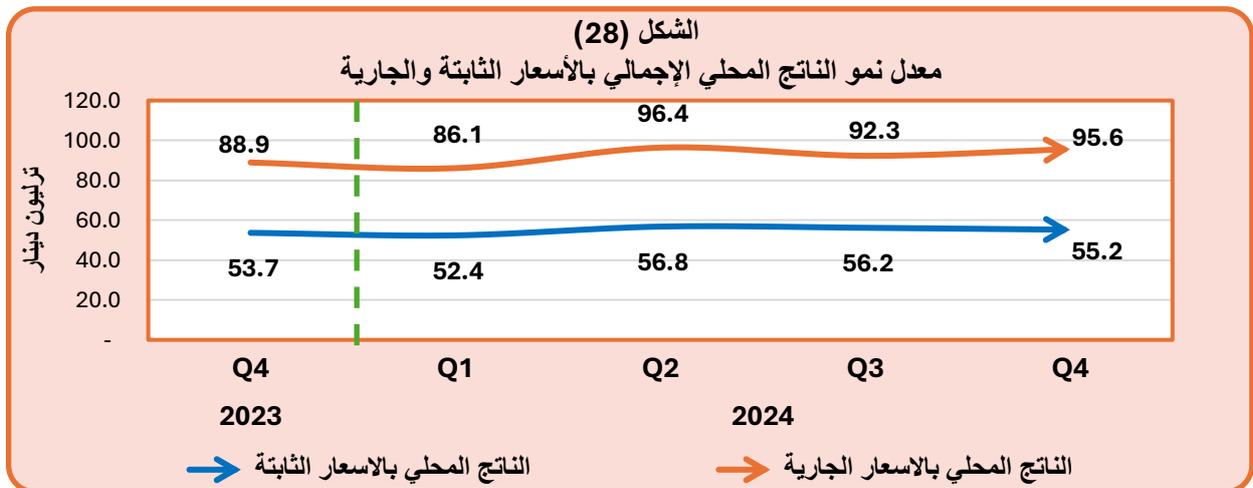
أ. **معدل نمو الدين الخارجي:** يُشير إلى التزامات وزارة المالية تجاه المقرضين الدوليين، مثل الحكومات أو المؤسسات المالية أو المستثمرين الأجانب، ويلحظ انخفاض معدل الدين الخارجي بنسبة (2.9%) اثناء الفصل الرابع من عام 2024 مقارنة بذات الفصل من عام 2023. إذ سعت الحكومة العراقية لتحرير الاقتصاد العراقي من الالتزامات الخارجية التي تؤثر على التنمية الوطنية.

ب. **معدل نمو الدين الداخلي:** يشير إلى التزام الحكومة تجاه المصارف العاملة والبنك المركزي، ويظهر من خلال الشكل (27) ارتفاع الدين الداخلي في الفصل الرابع من عام 2024 الى (83.1) تريليون دينار بعد ان كان يبلغ (70.6) تريليون دينار لذات الفصل من عام 2023، وذلك لتمويل الانفاق العام، إذ ارتفعت نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي لتبلغ (10.9%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد أن كانت تبلغ نسبة (7.2%) في ذات الفصل من عام 2023، وهذا قد يكون ذا أثر سلبي على النظام المالي بسبب زيادة المزاحمة للقطاع الخاص في الحصول على التمويل، أما بالنسبة للحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي فقد انخفضت النسبة لتبلغ (50.7%) في الفصل الرابع من عام 2024 بعد أن كانت تبلغ (60.4%) في ذات الفصل من عام 2023 نتيجة تسديد الحكومة لجزء من هذه الحوالات.



4. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

يُعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأدوات الاقتصادية التي تمثل قدرة الاقتصاد ونموه، إذ يُظهر مستوى الفعالية والنشاط الاقتصادي داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة، مما يساعد في تقييم الأداء الاقتصادي وتحديد الاتجاهات المستقبلية. سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق ارتفاعاً في الفصل الرابع من عام 2024 ليبلغ (95.6) تريليون دينار مسجلاً نمواً بنسبة (7.5%) مقارنة بذات الفصل من عام 2023، إذ كان يبلغ (88.9) تريليون دينار، وذلك نتيجة ارتفاع الانفاق الحكومي بنسبة تجاوزت (30%) خلال ذات الفترة كما مبين في الشكل (28) في ادناه.



جدول (3)

المؤشرات الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي

معدل التغير %	الفصل الرابع 2024	الفصل الرابع 2023	اسم المؤشر
- 30	2.8	4.0	معدل التضخم (%)
51.4	10.9	7.2	نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف العاملة إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)
16.1	50.7	60.4	نسبة الحوالات المخصصة لدى البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي %
7.5	95.6	88.9	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مبلغ (ترليون دينار)
2.8	55.2	53.7	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مبلغ (ترليون دينار)
4.2	173	166	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات الناتج المحلي الإجمالي.



mfs.dept@cbi.iq